تداخل الحال بين الرفض والقبول- دراسة وتحليل

Tdakhil Alhal bayn alrafd walqubul

أ.م.د.أحمد خالد محمود
Dr.Amed khalid mahmmod
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
Dr.ahmed.khalid.1977@gmail.com

ملخص البحث

تناول هذا البحث عن إماطة اللثام عن نمط من أنماط التراكيب النحوية، والذي قلَّما أُشيرَ إليه في كتب النحو والتفسير، وإنْ تناولوه فلم يتناوله علماء اللغة تناول شمول وإحاطة، ولكن تعرضوا له تعرض إماء وإشارة، وإن أشير إليه ليس على أنه أصل قائم بنفسه ولكن يوضع بالخيار الثاني، أي: في احتمالات ضيقة، وتتكشف هذه الصورة من الحكم النحوي عند دراسة الألفاظ ومدلولاتها وما يؤول إليه المعنى بعد معرفة وظيفة ومناسبة الآيات القرآنية، فالسياق الخارجي يضفي على الجملة دلالات غير التي قيلت كما في أسلوب تعدد الحال فهناك فرق بين تعدد الحال وتداخله في دقة دلالة الجملة السياقية وتخريجها.

الكلمات المفتاحية: التداخل، الحال، الرفض، القبول.

Abstract

This research dealt with uncovering a pattern of grammatical structures, which was rarely referred to in the books of grammar and interpretation, and if they dealt with it, the linguists did not deal with it comprehensively and encompassingly, but they were exposed to it as a gesture and a sign, and if it was referred to it is not as a stand-alone origin, but it is placed With the second option, that is: in narrow possibilities, and this image of grammatical judgment is revealed when studying the words and their meanings and what the meaning denotes after knowing the function and relevance of the Qur'anic verses. In the accuracy of the meaning of the contextual sentence and its graduation.

key words: interference, status, rejection, acceptance.

المقدمة

الحمد لله المستفيض على عباده حسن الاستنباط في الجزئيات والكليات، وقد خاطب عباده بأدق الألفاظ والعبارات، وأودع في كتابه العزيز خزائن المعاني المكنونات في دقائق الآيات البينات، وقد فتح على بعض عبيده مقصود العبارات، والصلاة والسلام على مدينة العلم والمبعوث رحمة للعباد سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أمَّا بعد: ففي هذه الدراسة البحثية حاولت إماطة اللثام عن نمط من أنماط التراكيب النحوية، والذي قلَّما أُشيرَ إليه في كتب النحو والتفسير، وإنْ تناولوه فلم يتناوله علماء اللغة تناول شمول وإحاطة، ولكن تعرضوا له تعرض إماء وإشارة، وإن أشير إليه ليس على أنه أصل قائم بنفسه ولكن يوضع بالخيار الثاني، أي: في احتمالات ضيقة، وتتكشف هذه الصورة من الحكم النحوي عند دراسة الألفاظ ومدلولاتها وما يؤول إليه المعنى بعد معرفة وظيفة ومناسبة الآيات القرآنية، فالسياق الخارجي يضفي على الجملة دلالات غير التي قيلت كما في أسلوب تعدد الحال فهناك فرق بين تعدد الحال وتداخله في دقة دلالة الجملة السياقية وتخريجها. وعليه جعلت البحث في فصلين:

الفصل الأول: يتضمن مبحثين: الأول/ بيان مفهوم تداخل الحال.

الثاني/ أقوال علماء اللغة في تداخل الحال.

الفصل الثاني: نماذج تحليلية من آي الذكر الحكيم.

التمهيد

بيَّن العرب أنَّ الجملة العربية هي الجملة التي تتكون من العلاقات النَّحوية، أي: من المسند والمسند إليه، وقد فصّل علماء العربية بين الكلام والجملة، وأول من فصّل ذلك (ابن هشام الأنصاري)[1]، وهذه الوظيفة النحوية أو الدلالة النحوية هي التي تستمد من نظام الجملة وترتيبها ترتيبا خاصا، فالمفردات في التراكيب النحوية لها وظائفها النحوية من خلال موقعها في الجملة، فدلالة الجملة النحوية قائم على هذه العلاقات[2]، فالفائدة التي صرَّح بها النحاة دليل على فهم النصوص القائمة على العلاقات النحوي، والسياق يُعنى بإيضاح الوجوه البيانية ومدى تناسب المعاني مع ألفاظها، إذ لايتضح المعنى، ولايبين إلاَّ بعد استجلاء السياق من حيث دلالته المعنوية بسابقه ولاحقه، فمن الواجب تحديد المعنى التركيبي عبر السياق الذي يحدد المفهوم المراد في القرآن الكريم وعليه تحديد هذا النمط.

تداخل الحال مفهوم غير ظاهر الملامح، وأول مَن أشار إليه السهيلي في كتابه نتائج الفكرمن غير تفصيل، ثم ابن عصفور في مقربه مفصلا القول عنه، وقد بيَّن آليات التعامل بهذا النمط، ودافع عنه-ابن عصفور- أبو حيان الأندلسي فيمن أنكر عليه، ومنهم ابن مالك (رحمه الله تعالى)، فاللغة هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم كما ذكر ذلك ابن جني[3]، فمقتضى الجملة هو الحال الذي وردت فيه أو قيلت فيه وما رافق حال المتكلم من عوامل تستلزم منه تأليف النص أو الكلام المراد إيصاله والأسلوب الذي ورد عليه النص، والقرآن الكريم خاطب الناس مع مطابقة الخطاب،

(١) مغنى اللبيب في فن الأعاريب: ٢/ ٤٩٠.
(٢) النحو والدلالة : ٤٧.
(٣) كتاب الخصائص لابن جني.

ومن المعلوم أن سبب نزول الآيات أحد العناصر الداخلة في بيان دلالة سياق الجملة، وعليه يعرف المقام -البساط-الذي وردت عليه الجملة.

فسياق النص وسياق الموقف كفيلان في الكشف عن صحة ما ذهب إليه ابن عصفور وغيره من المحققين، ودقة دلالة الجملة ، والقصد من ذلك هو غاية الجملة والنص، والقصد هو الإفادة التي أشار إليها النحاة في كتبهم من ذلك ما أشار إليه سيبويه: «باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذبٌ، ومستقيمٌ قبيح، وما هو محال كذبٌ...الخ»[1].

وقال ابن مالك: «كلامنا لفظ مفيد» فكل ما دلَّ على فائدة يراد منه القصد الذي أشار إليه المحدثون في معرض حديثهم عن السياق وقصدية المتكلم، أو النص إذ إنهما يقومان في إنتاج الخطاب وفهمه، ومن خلالهما يمكن معالجة الألفاظ والعبارات المركبة ضمن هذه الأنماط، والبنى الدلالية لها[2]، والاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم بناء على أن العرب كانت عنايتهم بالمعاني وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها، وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود[3]، إذا فالفكرة القائلة بإمكان تحليل سلسلة لغوية-جملا مثلا- تحليلا كاملا دون مراعاة للسياق قد أصبحت في السنين الأخيرة محل شك كبير، فإذا أراد النحوي المهتم بالجملة أن يقدم أحكاما بشأن مدى نحوية جملة من الجمل وهو يحدد ما إذا كانت الأنساق اللغوية التي يقدمها نحوه صحيحة فإنه يعتمد ضمنا على اعتبارات ذات علاقة بالسياق[4].

(١) الكتاب: ١/ ٢٥.
(٢) النص والسياق، فان دايك: ٢١٥.
(٣) الموافقات :٢/ ١٣٨.
(٤) تحليل الخطاب:٣٢.

الفصل الأول
تداخل الحال وموقف النحاة منه

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: تعريف التداخل لغة واصطلاحا.

التداخل لغةً: قال أبو عمرو السيباني (رحمه الله تعالى):المُداخلة: المُدافعة، تقول: داخلت عنك؛ أي: دافعت[١]، وقيل: الدُّخول نقيض الْخُرُوج، دَخل يَدْخُل دُخولا، وتَدخّل، وادَّخل، وَدخل بِهِ... ورجلٌ مُتداخِل، ودُخَّلٌ، كِلَاهُمَا: غَليظٌ دَخل بعضُه فِي بعض وتَداخُل المفَاصل، ودِخالُها: دُخول بَعضها فِي بعض[٢]، وقيل: تدخل الشيء، أَي: دخل قليلا قليلا، وقد تداخلني منه شيء[٣]، والدَّخل: ما دَخَلَ على الإنسان من ضيعته خلاف الخَرْج. وناقة متداخِلَةَ الخَلْقِ إذا تلاحقت واكتنزت واشتد أسرُها[٤]، وتَدَاخُل الأمور تشابُهها والتباسُها ودخول بعضها في بعض والدَّخْلَةُ في اللون تخليط ألوان في لون[٥]، وقيل: ادَّخل على افتعل مثلُ دخل وجاء في الشعر (انْدَخل) وليس بالفصيح (وتدَّخل) دخل قليلا قليلا، و(تداخلني)منه شيء[٦]. وقيل: (داخلت) الْأَشْيَاء مداخلة ودخالا دخل بَعْضهَا فِي بعض وَالْمَكَان دخل فِيهِ وَفُلَانًا دخل مَعَه وَفُلَانًا

(١) كتاب الجيم ٢٦٢.
(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٥/ ١٣٩.
(٣) لسان العرب ١١/ ٢٣٩.
(٤) المصدر نفسه ١١/ ٢٤٢.
(٥) المصدر نفسه ١١/ ٢٤٣.
(٦) مختار الصحاح ، ١٠٢.

فِي أُمُوره شَاركهُ فِيهَا[1]. وهي تعني دخول شيء في شيء، أي: أحدهما في الآخر، أو بمعنى تلاحق شيء بشيء

اصطلاحا: عبارة عن دخول شيء في شيء آخر بلا زيادة[2]، وقيل هو تلاقي الشيء الآخر بكليته حتى يكفيها مكان واحد[3]، وجاء في الكليات أنَّ المتداخلة هي التي تكون حالا من الضمير في مثل: (جاءني زيدٌ راكبا)، وجاء في كتاب الحدود إذا عملت الحال الأولى في الثانية وكانتا بشيئين مختلفين فهو التداخل، وإن كانتا بشيء واحد فهو الترادف[4]، وقال الفاكهي: هي التي تكون في حال أخرى[5].

وقد تعددت آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين في هذا النمط التركيبي لتداخل الحال، فالمتقدمون لم يصرِّحوا بهذا المصطلح، ولم يمثلوا به، أما المتأخرون فنجدهم قد اختلفوا فيما بينهم في التوجيه النحوي للجملة العربية التي ورد فيها أكثر من حال، وقد كانوا بين مؤيد ورافض لتداخل الحال، وقد قَسَّمْتُ ذلك على النحو الآتي:

- أولاً: المتقدمون الذين لم يصرِّحوا بمصطلح التداخل والتعدد: الخليل بن أحمد الفراهيدي ت(١٧٠هـ)، سيبويه ت(١٧٥هـ)، المبرد ت(٢٨٥هـ)، ابن السراج ت(٣١٦هـ)، الجرجاني ت(٤٧١هـ).
- ثانياً: المؤيدون لتداخل الحال الرافضون لتعدده: أبو القاسم السهيلي ت(٥٨١هـ)، ابن الجزري ت(٦٠٦هـ)، ابن عصفور الأشبيلي ت(٦٦٩هـ)،

(١) المعجم الوسيط١/ ٢٧٥.
(٢) التعريفات للشريف الجرجاني، ٥٤، وينظر التوقيف على مهمات التعاريف، ٩٣.
(٣) معجم مقاليد العلوم، ١٣٧.
(٤) الكليات ٧٣٦.
(٥) ينظر كتاب الحدود في النحو ٢٣٢.

أبو حيان الأندلسي ت (٧٤٥هـ).

- ثالثاً: الممانعون لمفهوم تداخل الحال: ابن الحاجب ت(٦٦٤هـ)، ابن مالك ت(٦٧٣هـ)، ابن الضائع ت(٧٢٠هـ)، المرادي ت(٧٤٩هـ) ، ابن الوردي أبو حفص عمرو بن الظفر ت(٧٤٩هـ)، ناظر الجيش ت(٧٧٨هـ)، الإمام الشاطبي ت(٧٩٠هـ)، السيوطي ت(٩١١هـ)، مرعي بن يوسف المقدسي ت (١٠٣٣هـ)، الخضري ت (١٢٧٨هـ).
- رابعاً: المجيزون لتداخل الحال وتعدده: ابن هشام الأنصاري ت (٧٦١هـ)، ابن قيم الجوزية ت(٧٦٧هـ)، ابن عقيل ت(٧٦٩هـ)، الآشموني ت(٩٠٠هـ)، الشيخ خالد الأزهري ت(٩٠٥هـ).

القسم الأول: لو تصفحنا كتب النحو نجد أنَّ علماءنا المتقدمين رحمهم الله لم يشيروا إلى هذين النمطين التركيبيين (تداخل الحال وتعدده) ولم يصرحوا بذلك، ومنهم: سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وغيرهم من النحاة المتقدمين، يقابل ذلك أننا نجد منَ المتأخرين مَنْ صرَّح بعدم جواز إعمال العامل النحوي الواحد في أكثر من حال لذي حال واحدة، فابن عصفور في معرض حديثه عن العامل في قول العرب (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا) فهو يتعرض إلى هذه المسألة، وهي مسألة عدم جواز نصب العامل لأكثر من حال لذي حال واحدة إلا إذا كان من باب المفاضلة وباب العطف، وباب المفاضلة والعطف ذكره المتقدمون والمتأخرون ولم يقدح فيه أحد منهم، وقد وافقه في ذلك أبو علي الفارسي، وأبو حيان الأندلسي، وكثير من المحققين، أمَّا ابن مالك فقد تعرض وقدح بما صرَّح به ابن عصفور في مسألته وصرَّح بعدم صحة ما ذهب إليه بالقياس من عدم جواز تعدد الحال مشيرا لبعض الأمثلة التي ذكرها في بطون أمَّات الكتب منها: (رأيتُ زيدا مصعدا منحدرا)، وهذا المثال ذكره أبو العباس المبرد في

مقتضبه، وابن السراج في أصوله، ونحن نجد أنهما اختلفا في تفسير أيهما يكون حالا لزيد وأيهما يكون حالا للضمير التاء.

فالمبرد وابن السراج ومن سبقهم سيبويه لم يتطرقوا إلى موافقتهم للتعدد أو التداخل ولم يصرحوا بهذين النمطين وإنما اكتفيا بذكر قول العرب، قال المبرد: « ومن كلام العرب رأيت زيدا مصعدا منحدرا، ورأيت زيدا راكبا ماشيا والآخر ماشيا وأحدكما مصعدا والآخر منحدرا»[1]، وزاد ابن السراج بقوله: «وكيف قدرت بعد أنْ يعلم السامع من المصعد ومن المنحدر جاز»[2].

فلم يقولا قال العرب وإنما إشارة إلى أن ذلك قول بعض العرب، وبعضهم لا يعني أن ذلك أصل في بناء ضوابط الأنماط التركيبية وإنما هذا فرع، ومن جانب آخر المشار إليه هو ذوا حال وليس ذو حال واحدة، وقد جاء في أمالي ابن الشجري أنَّ الحال قد يسد مسد الخبر في قول الشاعر المتنبي[3]:

بـحـب قاتلتي والـشـيـب تغذيتي هــواي طفلا وشيبي بـالـغ الحلم

(طفلا، وبالغ) حالان سدا مسد الخبر، وهذان الحالان نصبَهما عاملان وليس عاملا واحدا بقوله: «والعامل في الحالين على هذا القول المصدران اللذان هو هواي وشيبي»[4].

(١) المقتضب ١٦٩.
(٢) الأصول لابن السراج ٢١٨.
(٣) ديوان المتنبي ٣٦.
(٤) امالي ابن الشجري: ١/ ١٠٥.

وقد تعرض إلى قول العرب: «لقيت زيدا مصعدا منحدرا» أي: أنه جعل الحالين لصاحبين وليس لذي حال واحدة»[١].

القسم الثاني: أشار ابن الجزري ت(٦٠٦هـ) بقوله: « ولا يصح حالان يعمل فيها فعل واحد باسم واحد كما لايعمل في ظرفين ولا مصدرين ولهذا قالوا في (جاء زيدٌ راكبا مسرعا) إنَّ مسرعا حال من الضمير في راكب»[٢]، وأشار ابن عصفور في مقرَّبه إلى عدم جواز عمل العامل في أكثر من حال في قوله: «ولا يقضى العامل من المصادر ولا من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة أَزِيدَ فيه شيء واحد إلا بحرف عطف إلا أن يكون أفعل التي للمفاضلة ...فإن كان الحالان من ذوي حال جاز ذلك في كل عامل»[٣]ـ

أَمَّا أبو علي الفارسي فقد صَّرح بعدم جواز تعدد الحال لعامل واحد عند تعرضه لمسألة: «هذا بسرا أطيب منه رطبا»، قال: «ولا يجوز إذا انتصب عن فعل أو معنى فعل حال أن ينتصب عنه اسم آخر على أنَّه حال، كما لا ينتصب عنه مفعولان إلا أن تجعل الثاني صفة للأول، ولا يجوز ذلك في هذه الحال»[٤]، وقد أجاز ذلك في باب المفاضلة كما قد ذهب إليه سيبويه وغيره ممن سبقه من النُّحاة.

القسم الثالث: هو مذهب ابن مالك (رحمه الله تعالى) فإذا تتبعنا آراءه من خلال مظان كتبه نجد أنه قد اعترض على ابن عصفور في رفضه لإعمال الفعل في أكثر من حال قائلا: «وزعم ابن عصفور أنَّ فعلا واحدا لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب

(١) المصدر نفسه : ٣/ ١٨.
(٢) البديع في علم العربية ١٨٤.
(٣) المقرب ١٥٥.
(٤) الفارسي ١٧٩.

واحد قياسا على الظرف . وقال: فما لا يقال: قمتُ يوم الخميس يوم الجمعة. لا يقال: جاء زيدٌ ضاحكا مسرعا. واستثنى الحال المنصوب بأفعل التفضيل، نحو: زيدٌ راكبا أحسن منه ماشيا. قال: فجاز هذا كما جاز في الظرف زيدا أفضل منه غدا، وزيدٌ خلفك أسرع منه أمامك. ثمَّ قال: وصحَّ ذلك في أفعل التفضيل؛ لأنه قام مقام فعلين.

ألاَ ترى أنَّ معنى قولك: زيدٌ اليوم أفضل منه غدا، زيدٌ يزيد فضله اليوم على فضله غدا»[1]، علما أننا وبعد استقراء آراء النحاة نجد أنَّ ابن عصفور لم يكن أوَّلَ مَن تكلَّم بذلك بل سبقه كثير من المحققين في المسائل النحوية، وسنبين مَنْ مِنَ النحاة أول من تكلم بذلك، لذا نجد ابن مالك قد أجاز تعدد الحال بحال واحد وعامل واحد، إذ قال: «قد تقدم أن للحال شبها بالخبر وشبها بالنعت فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبران فصاعدا ونعتان فصاعدا، فكذلك يجوز أن يكون للإسم الواحد حالان فصاعدا فيقال: جاء زيدٌ راكبا مفارقا عامرا مصاحبا عمرا، كما يقال في الأخبار: (زيدٌ راكبٌ مفارقٌ عامرا مصاحبٌ عمرا) وفي النعت: (مررت برجل راكبٍ مفارقٍ زيدا مصاحبٍ عمرا)»[2]، وقد تبعه كثير من النحاة ممن تعرض لألفيته. ونجد أبا حيان ت(٧٤٥هـ)رافضا ما ذهب إليه ابنُ مالك بقوله:» وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور من امتناع تعدد الحال لذي حال واحدة واتحاد العامل هو مذهب كثير من المحققين، وقد أنكر المصنف في أنه نسب القول إلى ابن عصفور وحده وهذا لا يجوز؛ لأنه يتوهم أنه مما انفرد به ابن عصفور»[3]، والنحاة بعد ابن مالك بين رافض مفهوم التداخل وموافق وعلى النحو الآتي:

(١) شرح التسهيل ٣٤٨.
(٢) شرح التسهيل ٣٤٨، وينظر أيضا الشافية الكافية ٢/ ٧٥٤-٧٥٥.
(٣) التذييل والتكميل ٩/ ١٣٢.

أولاً: الرافضون مفهوم تداخل الحال، ومنهم:

١. ابن الضائع ت(٧٢٠هـ):»وكما جاز تعدد خبر المبتدأ وهومفرد... فكذلك تقول جاء زيد راكبا ضاحكا»[١].

٢. المرادي ت(٧٤٩هـ)إذ قال:» (جاء زيدٌ راكبا مسرعا) فهما حالان من زيد خلافا لابن عصفور»[٢].

٣. ابن الوردي المظفر ت(٧٤٩هـ). فقد بيَّن أنه يجوز تعدد الحال لتعدد صاحبها فضلا عن ذلك أنه يجوز تعددها بتفريق عند إفراده، من ذلك ما قرأه الحسن واليزيدي خافضة رافعة[٣].

٤. ناظر الجيش ت(٧٧٨هـ) قال: «(هذا زيدٌ ضاحكا جالسا) على أنَّ الأولى عاملة في الثانية ليس بشيء ؛ لأنَّ من الحال ما لايصحُّ أن يعمل، نحو: (هذا زيدٌ أسدا فارسا)»[٤].

٥. الإمام الشاطبي ت(٧٩٠هـ) قال: «وأن الحال قد يأتي متعددا كان صاحبه مفردا أو غير مفرد بل متعددا أيضا فلا محذور فيه. وهو تنكيت على رأي من منع ذلك كابن عصفور، إذ زعم أن عاملا واحدا لاينصب أكثر من حال لصاحب واحد قياسا على الظرف... وما قاله ابن عصفور غير صحيح للفرق بين المسألتين»[٥]، ثمَّ قال: «وأنه مما لا ينبغي أنْ يُغفل؛ إذ تعدد الحال مع اتحاد صاحبه قد أنكره فإياك أن تنكره فإن الإقدار فيه هو الصواب»[٦].

---

(١) اللمحة في شرح الملحة : ١/ ٣٨٧.

(٢) الجنى الداني ٢/ ٧١٤.

(٣) المحتسب : ص٣٨٨.

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧٧٨.

(٥) الشاطبية ٣- ٤٨٢.

(٦) الشاطبيه ٣-٤٨٥.

٦. الشيخ خالد الأزهري ت(٩٠٥هـ) قال: «علي إذا ما جئت ليلى بخفية ... زيادة بيت الله رجلان حافيا» فـ«رجلان حافيًا» حالان من فاعل «الزيارة» المحذوفة، والتقدير: علي زيارتي بيت الله حال كون رجلًا حافيًا، أي: ماشيا غير منتعل، ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بـ«علي»، و«رجلان»: بسكون الجيم وفي آخره نون، وقد صحفه بعض الأعجميين، فقرأه رجلاي بالإضافة إلى ياء المتكلم، وأعربه فاعلًا بـ«زيارة»، و«حافيًا» حالًا من ضمير المتكلم في رجلاي، نبه عليه الموضح في الحواشي[١].

٧. السيوطي ت(٩١١هـ) قال: « يجوز تعدد الحال كالخبر والنعت سواء كان صاحب الحال واحدا، نحو: جاء زيد راكبا مسرعا أم متعددا»[٢].

٨. مرعي بن يوسف المقدسي ت (١٠٣٣هـ) ومتعددة: إما لمتعدد نحو «لقيتُه مُصْعِداً منْحدراً وراكباً ماشياً»، أو لواحد، كـ «جَاءَ زَيْدٌ راكباً ضاحكاً»، إن جعلت «ضاحكاً» حالاً من «زَيْدٍ»[٣].

٩. الخضري ت(١٢٧٨هـ) قال: «يجوز تعدد الحال لشبهه بالخبر»[٤].

ثانياً: الموافقون لمفهوم تداخل الحال والرافضون لتعدده، ومنهم:

١. السهيلي ت(٥٨١هـ) قال: «وليس يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين إلا أن يتداخلا ويصح الجمع بينهما»[٥].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٠١

(٢) همع الهوامع ٢/ ٣١٥.

(٣) دليل الطالبين: ص ٦٠

(٤) حاشية الخضري: ١/ ٤٨٧.

(٥) نتائج الفكر النحوي ٤٠١.

٢. ابن عصفور ت(٦٦٩هـ) قال: «ولا يقتضي العامل من المصادر ولا من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحد أزيد من شيء واحد إلا بحرف عطف، إلا أن يكون أفعل التي للمفاضلة»[١].

٣. أبو حيان الأندلسي ت (٧٤٥ه) قال: « إن اتحد عامل الحال وذو الحال، وتعددت هي نحو: (جاء زيدٌمسرعا ضاحكا) ففي كونهما حالين خلاف، ذهب الفارسي وجماعة إلى أنه لا يجوز أن يقضى العامل الواحد من الأحوال التي لذي حال واحدة أزيد من حال واحدة. ويجعلون في نحو ذلك المثال أن يكون (ضاحكا)، صفة (مسرعا)،أو حالا من الضمير المستكن في(مسرعا)»[٢].

ثالثا: المجيزون لمفهوم تعدد الحال وتداخله، ومنهم: ابن هشام الأنصاري ت (٧٦١هـ)، بقوله: «ولشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن تتعدد لمفرد وغيره...»[٣]، وقال في مغنيه: «من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل، فالتعدد على أن يكون عاملها (جاء) وصاحبها (زيد) والتداخل على أن الأولى من زيد وعاملها (جاء) والثانية من ضمير الأولى وهي العامل وذلك واجب عند من منع تعدد الحال»[٤].

إذا لا بُدَّ من وجود عناصر وقرائن تبين لنا قصد الكلام من خلال الظروف التي أحاطت بالنص فلا يمكن الاكتفاء بما ورد من نصوص دون معرفة الأسباب الداعية إلى ذلك والعوامل المقترنة به كي نصل إلى المفهوم الدلالي؛ لأن الوصف النحوي ليس أصما جامدا خاليا من الدلالة إذ إنه وصف للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة

(١) شرح المقرب: ٢/ ٥٧٢.
(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب:٣/ ١٥٩٥.
(٣) أوضح المسال ٢/ ٢٧٧.
(٤) المغني ٧٣٣.

بعضها بالبعض الآخر[1]، فالسياق هو القاعدة الداخلية التي ينحرف عنها الأسلوب لذا تتحدد أيُّ ظاهرة اسلوبية بكونها خروجا أو تحولا عن النمط السائد في السياق، ويمكن تحديد هذه الظاهرة الأسلوبية في نص ما بموضوعية. لذا نجد تفاعلا بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية، فلا يمكن نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوي، وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية، ولا ينكر أيضا أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قيلت بنصها في مواقف مختلفة تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة وسذاجتها[2].

الفصل الثاني
نماذج من آي الذكر الحكيم

بين علماء العربية في إشاراتهم من وجوب بيان قصدية المتكلم في فهم المعنى وما يؤول إليه من خلال العلاقات القائمة بين عناصر الكلام بعد تشكيلها لذا يمكن فهم الأنماط التركيبية من خلال دلالة سياق الكلام وفيما يلي نماذج من آي الذكر الحكيم:

١. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَصۡبَحَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ خَآئِفٗا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا ٱلَّذِي ٱسۡتَنصَرَهُۥ بِٱلۡأَمۡسِ يَسۡتَصۡرِخُهُۥۚ﴾ القصص: ١٨ فقد جاء قوله تعالى واصفا حال سيدنا موسى عليه السلام وهو في حال الخوف، أي: فأصبح موسى في مدينة فرعون خائفا مما قيل بأنه جنى جناية – وهي لا تعدو سوى وكزة وكزها إياه – وقتْله النفس التي قتلها أن يؤخذ فيُقتل بها، أما (يترقب)، أي: فإنه يترقب الأخبار، أي: ينتظر ما الذي يتحدث

(١) ينظر النحو والدلالة د.محمد حماسة عبد اللطيف ص ٤٠.
(٢) المصدر نفسه ١١٣.

به الناس مما هم صانعون في أمره وأمر قتيله[1]، فيترقب هنا بمعنى ينتظر سوءا يناله[2]، وقيل يتلفت من الخوف[3]، وقيل إنه يترقب ينتظر نصرة ربه، أو يترقب هداية قومه أو ينتظر أن يسلمه قومه[4]، «فخرج موسى من المدينة حال كونه خائفا من الظالمين مترقبا لحوقهم به وإدراكهم له»[5].

فالخوف هو الحال الأول من الضمير المستتر، ويكون الفعل يترقب حالا من الضمير المستتر في الحال الأولى حيث إن المعنى يكون أصبح في المدينة خائفا وهو يترقب وليس حالين؛ لأن الحال الثانية هو نتيجة الحال الأولى فالترقب ناتج من الخوف، أو انتظار النصر من الله، فالحال يدل على الاستمرارية لذا جاء بعد الخوف بجملة فعلية صاحبها ضمير مستتر في الحال الأولى (خائف) لذا قلنا إن الحال هنا متداخلة أحدهما مكملة للأخرى وليس من باب التعدد ليبين لنا ماذا جرى في اللحظة نفسها، وإنما بيَّن لنا حالته الأولى بأنه كان خائفا ثم انتقل بعد الخوف إلى المدينة يترقب النصر أو ما يقال عنه وماذا سيكون، فالخوف استدعى حال الترقب كذلك نجد أن مفعول يترقب محذوف[6].

٢. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗاۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾ الأعراف: ١٨ نقول ومن الله التوفيق إنَّ الذم هو الذميم الصغير الذي يرتكب ذنبا أو إثما بسبب عصيانه، فسياق الآية يتكلم عن ذلك العصيان والتكبر الذي منعه من السجود لمخلوق من طين، إذن نجد أنه بعد التكبر، أي: الفعل القبيح

(١) تفسير الطبري جامع البيان ١٩-٥٤٢.
(٢) تفسير القرآن العزيز لأبي زمنين ٣-٣٢٠.
(٣) ينظر تفسير الماوردي ، ٤ ٢٤٣.
(٤) البحر المحيط ٨-٢٩٤.
(٥) فتح القدير للشوكان .
(٦) ينظر الدر المصون للسمين الحلبي .

الذي اقترفه أُخرج من الجنة؛ لذا قال تعالى في سياق السورة: «فاهبط منها فما يكون لك أن تتكبر فيها، فاخرج فإنك من الصاغرين» إذا أمره الله تعالى بالخروج منها مذءوما صاغرا، فكان الأمر بيان حاله والعيب الذي لحقه بين الحال الذي وصف به ثم أبعده عنها بدلالة ما سبق في قوله تعالى: «فاخرج فإنك من الصاغرين» لذا كان من باب أولى أن يكون (مدحورا) حال منصوب بالحال الأولى وصاحبها ضمير مستكن؛ لأنه تعالى أراد بيان الذم ثم اخبره بالبعد عنها وإخراجها منها – الجنة – والله تعالى أعلم.

٣. ومنه قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ النحل: ٤٨ بيَّن المفسرون أن جملة (وهم داخرون) حال من سجدا، أي: من الضمير المستكن في (سجدا)؛ وذلك لأنهم لم يجيزوا أن تكون حالا من ضمير ضلاله؛ لأن الحالَ لا يجوز أنْ يأتيَ من المضاف إليه وهذا ما رَدَّ به أبو حيان على قول الزمخشري، قال: «إذن هي حالٌ متداخلة»[1]، أي: حال في حال وهذه الواو واو الحال، وفي ذلك أقوال كثيرة إلا أننا أردنا بيان صحة ما ذهب إليه النحاة من منع إعمال العامل في أكثر من حال مع توحيد صاحبه.

٤. ومنه قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿٢١﴾ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا ﴿٢٢﴾ لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾﴾ النبأ: ٢١- ٢٤، نجد في الآية الكريمة أنَّ لفظة لابثين جاءت متداخلة مع الضمير المستكن في لفظة (للطاغين)، وقد أورد علماء التفسير خمسة أوجه لكلمة (لايذوقون) ومن هذه الأوجه قالوا أن تكون حالا من الضمير المستكن في لفظة (لابثين) وعليه يكون التدرج في حالهم، فأولا إبلاغهم بمكثهم ولبثهم أزمنا، بعدها أبلغ تعالى أنَّ حالهم تداخله حال أخرى، فعند

(١) ينظر اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص الدمشقي١٢/ ٧١، وينظر السراج المنير ٢/ ٢٣٥.

مكثهم نجد أنَّهم يُمنعون البرد والشراب لذا قال (لايذوقون فيها بردا ولا شرابا) والله تعالى أعلم لذا فهي حال من حال، أي: حال متداخلة[1].

٥. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٤٢﴾ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِى رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ۖ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴿٤٣﴾ ﴾ إبراهيم: ٤٢-٤٣، فلفظة (مهطعين) وهي بمعنى الإسراع أو بسبب خوفهم يسرعون من خوفهم فلا يلتفتون يمينا ولا شمالا لذعرهم مما سيؤولون إليه، وهي حال، ثمَّ جاءت لفظة (مقنعي رءوسهم) فالإقناع يأتي بمعنى رفع الرأس وبمعنى خفضه، فإنْ قُصِدَ الرفع فهم مذعورون ينتظرون ما يرد الله عليهم، وإن أُريد به خفض الرأس فتأتي بمعنى أنهم ناكسو رءوسهم من الذل والخضوع، وهي أيضا حال، والحالان إما أن يكونا حالين من لفظة (الأبصار) والله تعالى أعلم فهم يسرعون بسبب خوفهم وإشخاص أعينهم، وحالهم هذا يداخله حال طأطأة الرأس، أي: يسرعون وعند إسراعهم ينكسون رؤوسهم، مهطعين هم مقنعي رؤوسهم. فمهطعين اصبحت سبب خوفهم لذا نكَّسوا رؤوسهم وليسا حالين في لحظة واحدة، وإنَّما إحداهما بسبب الأخرى، فالإسراع لشدة الذعر والخوف مما سيلحقهم جعلهم لايفكرون ولايستطيعون النظر فيما بين أرجلهم لشدة الهول لذا فرَفْع الأبصار لشخوصها، أو خفض رؤوسهم للذلة والخوف سبب عن الإسراع الشديد، فهما حالان متداخلان، أحدهما سبب عن الآخر لذا عملت مهطعين في رءوسهم والله تعالى أعلم[2].

(١) ينظر الدر المصون ١٠/ ٦٥٦،وينظر اللباب ٢٠/ ١٠٦..

(٢) ينظر تفسير السمعاني ٣/ ١٢٣، وينظر تفسير القرطبي ٩/ ٣٧٦.

الخاتمة

بعد الرحلة التي قمنا بها في كتب المتقدمين والمتأخرين من النحاة والمفسرين نصل إلى مجمل من النتائج والتوصيات لعل هناك مِنَ الدارسين مَنْ يعمل بها، وهي:

أ- بجوز أن تكون الأحوال متعددة في باب المفاضلة (هذا بسرا أطيب منه تمرا)؛ وذلك لأنَّ صاحب الحال لم يتحد؛ لأن عاملها آنذاك ليس واحدا فزمن البلح ليس زمن الرطب من التمر وعاملها غير عامل الرطب.

ب- ما ذكره المبرد، وابن السراج (رأيت زيدا مصعدا منحدرا) نجد المبرد استعمل لفظة «مِنْ» وهي تبعيضية بقوله: «ومِنَ العرب من يقول رأيت زيدا مصعدا منحدرا» والتبعيض دليل على قلة الاستعمال لذا لا يمكن أن يكون أصلا.

ج- يجوز أن يتعدد الحال إن كان المعنى ضمنا قياسا على الظرف (رأيت زيدا يوم الجمعة ضحوة) قالوا يجوز أن ينصب الحال ما كان على ذلك كقولهم: (هذا رمان حلوا حامضا)، أي: مُزًّا.

د- يجوز أن يتعدد الحال إن كانا مجتمعين كقولهم: (رأيت زيدا وعمرا راكبين).

أما ما ذكره ابن جني كان قراءة واحدة من القراءات التي ذكرها وفيها خلاف، ولم يذكر جواز ذلك أو عدم جوازه، وما ذهب إليه ابن مالك (رحمه الله تعالى) من جواز إعمال العامل في أكثر من حال مع اتحاد صاحبها ومن تبعه من النُّحاة ممن شرح ألفيته. فأقول:

أ- إنَّ ما ذكره ابن مالك مخالف لأقوال النُّحاة ممن سبقوه، ولم يستند إلى أي نصٍّ صريح من نصوص العرب وإنما كان قياسا على الخبر.

ب- أجاز ابن مالك نصب العامل لأكثر من حال وهذا لا يجوز؛ لأن العامل لا يقوى

على نصْبِ أكثر من حال؛ لأن العامل قد يكون فعلا وقد يكون معنى فعل.

التوصيات:

يجب إعادة النظر في الأنماط التركيبية على ضوء دلالة السياق التي من خلالها تتوضح صحة الأنماط التركيبية.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم.

١. الأصول لابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان / بيروت.

٢. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي أبو السعادات بن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ ١٩٩٢، الطبعة الأولى.

٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤. البحر المحيط أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، سنة الطبع: ١٤٢٠ هـ.

٥. البديع في علوم العربية، ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، أبو السعادات مجمد الدين، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم

القرى، ١٤٢٠-٢٠٠٠.
٦. تحليل الخطاب، ج ب. براون، ج. يول، ترجمة وتعليق: د.محمد لطفي الز ليطني، د. منير التريكي، جامعة الملك سعود،١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٧. التداولية في الدراسات النحوية، أ.د. عبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب ٢٠١٤، القاهرة.
٨. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، للإمام أبي حيان التوحيدي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، جامعة محمد بن سعود الإسلامية.
٩. التعريفات علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان -الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
١٠. تفسير السمعاني أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم ابن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية- الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
١١. تفسير القرآن العزيز: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (المتوفى: ٣٩٩هـ)، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٢. التوقيف على مهمات التعاريف زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي ابن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب عبد الخالق ثروت-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٣. الجامع لأحكام القرآن :أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري

الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى : ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط١٣٨٤،٢هـ/ ١٩٦٤م.

١٤. جامع البيان محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٥. الجنى الداني أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

١٦. الجيم أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء (ت ٢٠٦هـ)، المحقق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.

١٧. الحدود أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيُّ، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: ٨٦٠هـ)، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: ١١٢، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

١٨. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، عالم الكتب - بيروت، تحقيق: محمد علي النجار.

١٩. دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ٢٠١٤.

٢٠. الدر المصون أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٢١. دليل الطالبين مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت ١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٢٢. ديوان المتنبي: أبو الطيب، أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجُعفي الكِنْدي الكوفي

٢٣. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة ١٢٨٥هـ.

٢٤. الشافية الكافية عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية - مكة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٢٥. شرح ابن عقيل ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة- دار مصر للطباعة، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

٢٦. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبدالله بن مالك الجياني الطائي الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد-محمد المختون

٢٧. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر-بيروت.

٢٨. الكتاب عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨.

٢٩. الكليات أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت

١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
٣٠. اللباب اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥، تحقيق : غازي مختار طليمات.
٣١. لسان العرب محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة – ١٤١٤ هـ.
٣٢. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٣٣. متن الشاطبية، حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيره بن خلف ابن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٣٤. المحكم والمحيط الأعظم أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠م.
٣٥. مختار الصحاح زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية -الدار النموذجية، بيروت – صيدا الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٣٦. معجم مقاليد العلوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: أ.د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة ،الطبعة الأولى،

١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤ م

٣٧. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات/ حامد عبد القادر / محمد النجار).

٣٨. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله دار الفكر - دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥.

٣٩. المقتضب محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب / بيروت.

٤٠. المقرب علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٤١. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي،المحقق:عادل أحمد عبد الموجود،علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، الطبعة الأولى.

٤٢. النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي، د.محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة لسان العرب، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٤٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.